الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الواقع والتحديات

د. أحمد سعيد نوفل *

تمهيد

تعتبر تجربة التكامل والاندماج الأوروبي ، أكبر تغيير يتم في الجغرافيا السياسية لأوروبا ، وهي الأهم في التجارب الاندماجية في العالم ، ورائدة بكل المعايير بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الأوروبي ، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي . وترتبط دول الاتحاد بعلاقات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية خاصة ومميزة ، أهلها لتشكيل تكتل إقليمي مشترك ومنظومة أوروبية موحدة ، تنافس التكتلات الدولية الأخرى . كما أن تجربة الاتحاد الأوروبي ، من الممكن الاحتذاء بها في أماكن أخرى في العالم ، لم تعش شعوبها ويلات الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية في القرن العشرين . ومع ذلك وجدت دول الاتحاد أنه من أجل مصالحها وحاضرها ومستقبلها ، عليها أن تترك خلافاتها التاريخية وحروبها الدموية خلفها .

ويهدف هذا البحث ، دراسة نشأة الاتحاد الأوروبي ، وتحليل واقع المنظومة الأوروبية من خلال الاطلاع على مؤسسات الاتحاد الأوروبي الدستورية ، ومكونات القوة الأوروبية وعناصرها، والتحديات الداخلية والدولية التي تواجه الاتحاد ومستقبله في ظل النظام الدولي الجديد ، في مطلع الألفية الثالثة .

المبحث الأول /نشأة الاتحاد وتطوره

خرجت فكرة توحيد أوروبا لأول مرة في عصر النهضة الأوروبية في وثيقة حملت اسم تراكتاتوس Tractatus كتبها في عام 1464 ملك بوهيميا بوديبراد Podiebrad ، بعد 11 عاما على سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك ، من أجل مواجهة الامبراطورية العثمانية . وطالب الملك البوهيمي بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية ، وإقامة سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم الدول الأعضاء . واقترح بعد ذلك ، القس دو سان بيار Saint – Pierre المفوض الفرنسي الذي كان له دور كبير في وضع معاهدة

---

* أستاذ العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية / جامعة اليرموك / الأردن

أوترخت Utrecht (1715.1713) التي وضعت حدا لحرب الانفصال الاسبانية ، اقترح " مشروعا لإقامة سلام دائم في أوروبا ومشروعا لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين ". وجاء المفكر الفرنسي المعروف جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau ليكمل ما بدأه القس دو سان بيار ، إذ دعا في كتابه " الحكم في السلام الدائم Jugement sur la Paix Perpétuelle " الذي كتبه عام 1782 ، إلى إقامة فيدرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين . وتلاه عمانوئيل كانط Emmanauuel Kantعام 1795 في رسالته بعنوان " من أجل السلام الدائم Pour la Paix Perpétuelle " وتحدث فيها عن فكرة مفادها وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا لأنها وحدها القادرة أن تضمن السلام . وواصل المفكرون في أوروبا في القرن التاسع عشر ، دعواتهم لإقامة اوروبا الموحدة ، فقد دعا كلود هنري دو سان سيمون Claude Henri de Saint - Simon في عام 1814 ، في رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانكلترا تحت عنوان "حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي " اقترح فيها بإقامة محور بين باريس ولندن يكون على شكل كونفدرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى ، مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوروبية. وجاء اقتراح الأديب الفرنسي المعروف فيكتور هيجو Victor Hugo في شهر آب/أغسطس عام 1849 ليكمل ما بدأه الآخرون ، فقد وجه هيجو خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس دعوة لإقامة (الولايات المتحدة الأوروبية) وإقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون لأوروبا بمثابة ما هو البرلمان بالنسبة لإنكلترا " . وتنبأ الشاعر الفرنسي بأنه " سيأتي يوم تمتزج فيه كل أمم القارة وتنصهر في علاقة وثيقة داخل إطار وحدة أرقى لكي تصنع الإخاء الأوروبي دون أن تفقد أي أمة خصائصها المميزة وملامحها وسماتها الرائعة التي تنفرد بها ، وسيأتي يوم لن تكون فيه ميادين للمعارك أو القتال سوى الأسواق المنفتحة على الأفكار . سيأتي يوم تختفي فيه القذائف والقنابل لكي تحل محلها أصوات الناخبين " . وبدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية يتحقق في الفترة ما بين 1865 . 1871 ، عندما انشئ لأول مرة بنك مركزي أوروبي ، الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم (أوروبا) ، إلا أنه فشل بعد ذلك بسبب ضغوطات بريطانية وألمانية . ويلاحظ أن معظم الدعوات لوحدة أوروبا كانت تنطلق من فرنسا . وعادت الفكرة من جديد بعد الحرب العالمية الأولى ، لإقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية ، عندما دعا الكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف . كاليرجي Richard Coudenhove-Kalergi عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية . ونشر كتابا أسماه بان . أوروبا

Paneuropa ، وجال الأقطار الأوروبية ليسوق أفكاره التي جاءت في كتابه ، الداعي إلى إقامة الوحدة الأوروبية .

ونتيجة لذلك ، عقد في فيينا عام 1926 ، المؤتمر الأول للاتحاد الأوروبي شارك فيع 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية . ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا . وبعد ثلاث سنوات ، دعا وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان Aristide Briand في 1929/9/5 ، في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف ، إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها. وردت 26 حكومة أوروبية على الاقتراح الفرنسي بالايجاب . إلا أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا وايطاليا) وتفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا ، قضى على المشروع الفرنسي . (1)

وعاد المشروع إلى البحث من جديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ عقد مؤتمر في مونترو Montreux في شهر آب /أغسطس عام 1947 ، وضم حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية واشتراكية ، دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة " ولايات متحدة أوروبية " . ومهد مؤتمر مونترو ، إلى عقد مؤتمر آخر عقد في لاهاي La Haye في شهر أيار/مايو 1948 ، شارك فيه أكثر من ألف مشارك من 19 بلدا أوروبيا ، وكان من ضمن المشاركين فرانسوا ميتران François Mitterrand الذي أصبح رئيسا لفرنسا عام 1981 ، والمفكر الفرنسي المعروف ريمون آرون Raymond Aron. ويعود الفضل لهذا المؤتمر ، في إنشاء المجلس الأوروبي ، بعد عام على انعقاده ، الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (European Goal and Steel Community) عام 1950. ودعا وزير خارجية فرنسا روبرت شومان Schuman لإنشائها ، بناء على اقتراح من قبل أحد مستشاريه وهو جان مونيه Jean Monnet رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية ، الذي اعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي . فقد وجد مونيه أن فرنسا التي خرجت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية ، لا تستطيع أن تنهض لوحدها من دون التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى . ولهذا فقد وجد أن إقامة سوق مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي سيساهم في حل مشاكل التنمية ورفع مستوى المعيشة في أوروبا . ووقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس في 1950/4/18 ، ضمت فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ . وعقد مؤتمر ميسين Messine في حزيران / يونيو عام 1955 ، الذي مهد الطريق إلى عقد اتفاقية روما في 1957/2/25،التي أنشأت الاتحاد

الاقتصادي الأوروبي والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية Euratom بين ست دول أوروبية ، بعد توقيع إيطاليا عليها بعد انضمامها إليها . واصبح يطلق عليها المجموعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community. (2)

وتوسعت العضوية بعد ذلك ،إذ دخلتها بريطانيا عام 1972 ، بعد أن كانت فرنسا في عهد الجنرال ديجول ترفض ذلك ، إذ كانت قد قدمت طلبا في عام 1962 لدخول العضوية إلا أن الرئيس الفرنسي رفض ، بسبب ارتباط بريطانيا القوي مع الولايات المتحدة ، وحتى لا يزيد من النفوذ الأمريكي داخل المجموعة الأوروبية . كما قدمت كل من الدانمارك وأيرلندا والنرويج في عام 1961 طلبات لدخول العضوية ، ولكن فرنسا لم توافق سوى عام 1972 على دخول تلك الدول، باستثناء النرويج . (3)

وانضمت اليونان في عام 1981 ، للاتحاد بعد زوال النظام العسكري وعودة الديمقراطية إليها، و كذلك اسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد سقوط أنظمتها الدكتاتورية . واصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها 12 دولة حتى عام 1995 ، عندما انضمت إليها ثلاث دول هي السويد والنمسا وفنلندا. وأقر في عام 1989 تأسيس بنك مركزي أوروبي والبدء بعملية إصدار وحدة نقدية أوروبية موحدة . وفي عام 1992 وقعت اتفاقية ماستريخت التي أطلق عليها اتفاقية الاتحاد الأوروبي European Union ، وبدأ بتنفيذها في العام التالي . وتطورت بذلك فكرة الفرنسي جان مونيه للتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب ، إلى سوق أوروبية مشتركة يضم ستة دول ثم تسعة واثنى عشر ، إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم الآن خمسة عشر الآن ، وسيزداد عددها لتصل إلى خمسة وعشرين العام القادم عندما تنضم الدول العشر لعضوية الاتحاد، وهي : سلوفاكيا والتشيك وبولندا والمجر وهنغاريا وسلوفانيا وأستونا وليتوانيا وقبرص ومالطا . ومن المتوقع أن تأخذ تلك الدول العشرة الجديدة مقاعدها في الاتحاد ، في شهر مايو / أيار 2004 .

معاهدة ماستريخت

من خلال استعراض تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي ، لا بد من التركيز على معاهدة الاتحاد الأوروبي التي عرفت باسم اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty ، و التي وقعت في 1992/2/7 ، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر 1993 ، وأعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد . واعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية ، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية ، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية الذي كان موجودا من قبل . وابرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا ، وبروزها كقوة اقتصادية بعد أن استكملت

اعادة توحيد أراضيها . ووجدت ألمانيا وبتشجيع من فرنسا أنه لا بد من استكمال البناء الأوروبي وفقا لمستجدات الظروف الدولية الجديدة ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة . وعقدت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية ، مؤتمر قمة في ماستريخت ، لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ، والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية . ووضع إطارا جديدا لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية ، هي : الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا ، وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية ، و في مجالات السياسة الخارجية والأمنية .

فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية ، تم الاتفاق على ما يلي : (4)

١. انشاء منطقة تجارية أوروبية حرة ، تضم جميع أوروبا من دون استثناء ، وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول ، من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات .
٢. المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية ، كضرائب الاستيراد ونظام الحصص .
٣. انشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية .
٤. التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء .

وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية ، فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات ، ومجالات الأمن والقضاء . وابراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة ، وحرية تنقل الأفراد .

وفي المجال الخارجي ، ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت ، على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ، ومنها : (5)

١. صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي .
٢. صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد .
٣. الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني وداخلي .
٤. حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة .
٥. تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار .
٦. تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان .

وكان الاتحاد يأمل عند التوقيع على المعاهدة ، أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل ، وأن تصبح القوة العظمى الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وأن تستعيد قوتها على المسرح الدولي .

المبحث الثاني / مؤسسات الاتحاد

لعبت مؤسسات الاتحاد دورا مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره ، وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي ، تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع محاولات للفصل بينها لتحقيق الرقابة المتبادلة . إذ يوجد برلمان منتخب مشكل مباشر من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء ، يمثل السلطة التشريعية ، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها ، ومحكمة تتشكل من 15 قاضيا ، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، واحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ . كما يوجد جهاز للمحاسبة يلعب دورا مهما في الرقابة على الموارد المالية والنفقات . (6)

ومن أهم تلك المؤسسات:

المجلس الأوروبي : يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد ، وهو عبارة عن اجتماعات قمة الرؤساء في الاتحاد الذي يجتمع ثلاث مرات سنويا ، حسب ما تم الاتفاق عليه في قمة ديسمبر/كانون أول في العاصمة الفرنسية عام 1974 . إلا انه عدل عام 1985 ، وأصبحت اجتماعات المجلس تنعقد مرتين في العام بدلا من ثلاثة . ومهمة المجلس وضع السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين دوله في المجالات المختلفة . ويترأس المجلس احدى دول الاتحاد لمدة ستة شهور . (7)

مجلس الاتحاد الأوروبي : هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب التخصصات المختلفة (الخارجية والدفاعية والزراعية الخ ...) ومقره في العاصمة البلجيكية بروكسل . ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد . وتتغير رئاسة الاتحاد بشكل دوري كل ستة اشهر . ويتكون من 87 عضوا ، وتتخذ قراراته باغلبية 62 صوتا. وبالنسبة للدول الأعضاء ، فإنها لا تكون لها أصوات متساوية ، لأن لكل دولة عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها . وتم الاتفاق على أن يكون لألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا عشرة أصوات لكل منها ، ولإسبانيا ثمانية أصوات ، وبلجيكا وهولندا والبرتغال واليونان خمسة أصوات لكل منها ، والنمسا والسويد أربعة اصوات ، والدانمارك وايرلندا وفنلندا ثلاثة أصوات ، واللوكسمبورغ صوتان . (8)

المفوضية الأوروبية : تعتبر التجسيد الفعلي لفكرة الاندماج الأوروبي على اساس أنها تمثل اطارا عاما يعبر عن مصالح الوحدة الأوروبية ، وليس عن مصالح الدول الأوروبية . ويبلغ عدد أعضاء

المفوضية 20 عضوا ، بواقع اثنين لكل دولة كبرى (فرنسا وألمانيا وايطاليا وبريطانيا) وعضو واحد لكل دولة اخرى من دول الاتحاد . ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، إلا أنه لا يتم الموافقة على تعيينهم إلا بعد موافقة البرلمان الأوروبي . وتضم المفوضية 24 دائرة مختلفة ، ويعمل فيها 21 ألف موظف ، منهم 17 ألف في دولة المقر بلجيكا . وتجتمع المفوضية مرة واحدة . على الأقل . اسبوعيا . ووظيفة المفوضية هو اعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع عن مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات التي تواجهه ، وتمثيل الاتحاد في الخارج .

البرلمان الأوروبي : يعتبر الواجهة الديمقراطية للاتحاد ، ومع أن سلطاته اقل من سلطات البرلمانات الوطنية ، إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد ، ويضم 625 عضوا . ويشرف البرلمان على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية . ويخضع رئيس المفوضية وأعضاؤها لتقييم البرلمان عند تعيينهم في مناصبهم . كما يستشير المجلس الوزاري الأوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة وفي إقرار الميزانية . وبعد اتفاقية ماستريخت ، توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي ، حيث أعطيت له حق إنشاء لجان للتحقيق في حالات سؤ الادارة أو انتهاك قوانين الاتحاد . وقبل عام 1979 ، كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دولهم ، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من المواطنين ، على أساس حصص معينة لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها .

الدولة	العدد	الدولة	العدد
ألمانيا	99	البرتغال	25
فرنسا	87	السويد	22
ايطاليا	87	النمسا	20
بريطانيا	87	الدانمارك	16
اسبانيا	64	فنلندا	16
هولندا	31	ايرلندا	15
بلجيكا	25	اللوكسمبورغ	6
اليونان	25	المجموع	625

وبعد الانتخابات النيابية في كل دولة من الاتحاد ، لا يقوم النواب بتمثيل دولهم ، بل يتكتلون حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان ، وهي الكتل التالية : (9)

١) الكتلة الاشتراكية ، وتعتبر من أكبر الكتل البرلمانية الموجودة في البرلمان الأوروبي . ولها 34% من مقاعد البرلمان ، وتتكون من الأحزاب الاشتراكية في دول الاتحاد .
٢) الكتلة الديمقراطية المسيحية الممثلة بحزب الشعب الأوروبي ، وتضم الأحزاب المسيحية في الاتحاد وحزب المحافظين البريطاني والشعب الاسباني .
٣) كتلة البرلمانيين الديمقراطيين الاصلاحيين ، وتضم أحزاب الوسط في أوروبا ، كالأحزاب الليبرالية في بريطانيا وايطاليا وهولندا .
٤) الكتلة الشيوعية ، وتضم جميع الأحزاب الشيوعية الممثلة في البرلمان الأوروبي .
٥) كتلة الخضر ، وتضم أحزاب البيئة في دول الاتحاد .

ومن مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى ، محكمة العدل الأوروبية المكونة من 15 قاضيا، وتتمتع باستقلال كامل عن بقية مؤسسات الاتحاد ، ومهمتها البحث في الخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى ، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد وفي الاتفاقيات الدولية للاتحاد .

دستور الاتحاد : تعتبر المؤسسات الموجودة في الاتحاد مؤقتة لحين صدور جديد للاتحاد . ولهذا فقد تم تشكل فريق أوروبي برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان Valéry Giscard d'Estaing ، لإعداد الدستور الجديد للاتحاد لمناقشته وعرضه على الأعضاء . وتوصلت اللجنة الأوروبية المكلفة بصياغة الدستور المؤقت والمكونة من 105 من الأعضاء ، إلى وضع المسودة الأولية لأحكام الدستور الأوروبي ، بعد 16 شهرا . وجاءت الوثيقة من 400 صفحة . وعرض جيسكار ديستان ، مسودة الدستور على قمة الوحدة الأوروبية التي انعقدت في مدينة سالونيكي اليونانية في 2003/6/12 . وتظهر الوثيقة أنها لم تصل إلى دمج الدول الأوروبية في دولة واحدة ، ولم تبحث في إقامة كيان واحد يلغي وجود كل دولة أوروبية على الساحة الدولية ، بل أن كل دولة تريد المحافظة على كيانها المستقل ، ولكنها تعمل تحت مظلة الاتحاد الأوروبي . أي أنها تريد إقامة تعاون وليس الانصهار في كيان جديد هو الاتحاد . ولهذا فقد جاء في مسودة الاتحاد " أن الوحدة الأوروبية كيان له شخصية معنوية وقانونية وسياسية واقتصادية مستقلة عن كل الدول الأعضاء " . (10)

كما تابع زعماء الاتحاد الأوروبي مناقشتهم لمسودة الدستور في مؤتمرهم الذي عقدوه في روما في 2003/10/4 ، وبقيت المواقف متباينة من قضايا التمثيل والتصويت داخل المفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد . ولهذا فقد طالب رئيس وزراء ايطاليا سيلفيو بيرلوسكوني باسم الدول الستة

المؤسسة (فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، ولوكسمبورغ) بعدم " العبث " بمسودة الدستور . كما دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك المفاوضين ، إلى عدم إقحام أنفسهم في المشاكل الدستورية وعلى ضرورة الموافقة على الدستور الجديد بنهاية العام . بينما دعت اسبانيا وبولندا وبعض الدول الصغيرة من وسط وشرق أوروبا ، إلى ادخال تعديلات كبيرة على مسودة الدستور لضمان توازن أفضل للدول داخل الاتحاد .

ومن القضايا الرئيسية التي تناولتها مسودة الدستور : (11)

رئيس الاتحاد الأوروبي : منصب جديد اقترح انشاءه ليحل محل نظام الرئاسة الدورية ومدتها ستة اشهر المتبعة حاليا . وفي مسودة الدستور ، ينتخب الرئيس من المجلس الأوروبي (الدول الأعضاء) وتمتد مدة توليه منصبه عامين ونصف عام قابلة للتجديد مدة واحدة فقط . ولا يجوز لرئيس الاتحاد المنتخب أن يشغل في الوقت نفسه الرئاسة في بلاده . ويمثل الرئيس الاتحاد على الساحة الدولية ، من دون أن يتعدى على صلاحيات وزير خارجية الاتحاد .

المجلس الأوروبي : يضم قادة الدول الأعضاء ، ويجتمع اربع مرات سنويا ، ويتخذ قراراته بالاجماع إلا إذا كان الدستور ينص على عكس ذلك .

مجلس الوزراء ، تتناوب الدول على رئاسة مجلس وزاري واحد مثل المجلس المالي أو مجلس البيئة . إلا أن رئاسة مجلس الشؤون الخارجية تكون من نصيب وزير الخارجية الجديد .

المفوضية الأوروبية ، الجهاز التنفيذي المستقل للاتحاد الأوروبي الذي يتمتع بسلطات لطرح التشريعات والإشراف على تنفيذها . ويكون لكل دولة عضو في الاتحاد مفوض . ولكن بدءا من شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2009 ، يكون من حق 15 مفوضا فقط حق التصويت ، بمن فيهم رئيس الاتحاد ووزير الخارجية .

البرلمان الأوروبي ، يمنح البرلمان سلطات إضافية لصنع القرار وينفذ التشريعات في شكل مشترك مع المجلس الأوروبي . وينتخب البرلمان رئيسا للمفوضية ، ويستطيع مراقبة اعمال المفوضية . ويكون عدد اعضاء البرلمان 736 عضوا ، ولكل دولة أربعة أعضاء على الأقل في البرلمان لولاية تمتد خمس سنوات .

وزير خارجية الاتحاد : منصب جديد يعين بأغلبية اعضاء الاتحاد ، ويكون مسؤولا عن سياسة الأمن والدفاع ويحل محل مفوض الشؤون كريس باتن والممثل الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمن خافيير سولانا .

الجنسية : كل مواطن من مواطني الدول الأعضاء يكون مواطنا في الاتحاد . ويكون لمواطني الاتحاد الحق في حرية الحركة داخل الاتحاد الأوروبي . ويحق لهم التصويت والتنافس في البرلمان الأوروبي والانتخابات المحلية في أي بلد أوروبي يعيشون فيه .

التضامن : يعمل الاتحاد والدول الأعضاء بشكل مشترك بروح من التضامن إذا تعرضت دولة من الأعضاء لهجوم إرهابي أو كوارث طبيعية أو بشرية .

دور الدين : يحترم الاتحاد ولا يتعرض للوضع المنصوص عليه في القوانين الوطنية للكنائس والمؤسسات والجاليات الدينية في الدول الأعضاء . ويحترم الاتحاد كذلك وضع المنظمات الفلسفية وغير المذهبية .

الانسحاب من الاتحاد : نص الدستور لأول مرة أنه من حق أي دولة من الدول الأعضاء الانسحاب من الاتحاد ، إذا رغبت في ذلك .

كما نصت وثيقة الدستور على شروط العضوية في الاتحاد وهي :

١. وجود نظام ديمقراطي
٢. احترام حقوق الانسان والقانون
٣. حماية الأقليات الوطنية
٤. وجود مستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة
٥. التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية
٦. القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

وتثير الخلافات بين التيار العلماني والتيار المحافظ الذي يطالب الاشارة إلى الله والمسيحية في الدستور ، أزمة بين الأعضاء . فقد طالبت اسبانيا وبولندا والبرتغال ، في قمة سالونيكي في اليونان التي انعقدت في 2003/6/21 بأن يشير الدستور الجديد للاتحاد صراحة إلى الجذور المسيحية لأوروبا . وقال رئيس وزراء بولندا ليزيك ميلر ،" لا يمكننا التحدث عن أوروبا دونما التحدث عن المسيحية ، وعلى المقدمة أن تتحدث عن التقاليد الأوروبية وضمن التقاليد دون أدنى شك المسيحية " (12) .

كما انتقد الفاتيكان عدم اشارة مسودة الدستور للديانة المسيحية ، وقال ناطق باسم الفاتيكان " أنه من غير المقبول أن لا يشير الدستور الجديد إلى الميراث المسيحي " . إلا أن الرئيس جيسكار ديستان ،

رئيس اللجنة التي وضعت المسودة ، يدافع عن المسودة ويقول بأن مقدمة الدستور تعترف بمفهوم (الميراث الديني) وهذا غير موجود بميثاق الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد .

ولا تزال وثيقة الدستور بانتظار التصويت عليها من قبل الأعضاء وهذا يتطلب موافقة ثلثي أصوات الأعضاء ، وإذا صادق عليها ثلثا الأعضاء سوف يطبق حتى علم 2009 ، وبعدها يعاد عرضه على لجنة دستورية تتولى تقييم التجربة ، فإذا وافقت عليه يستمر العمل به ويصبح دستورا دائما للاتحاد ، و تدخل عليه التعديلات التي تريدها ، أو ترفضه . ومع أن فرنسا وألمانيا تدعمان مشروع الدستور بقوة ، إلا أن بعض الأعضاء مثل اسبانيا وبولندا يعارضان بشكل بشدة نظام التصويت الذي ينص عليه الدستور ، لأنه سوف يقلل من وزن اسبانيا وبولندا لمصلحة ألمانيا . كما تعارض البرتغال وفنلندا واسبانيا ، اقتراح خفض عدد أعضاء المفوضية الأوروبية ابتداء من العام 2009 إلى 15 عضوا كامل العضوية ، ما سيحول دون تمثيل جميع الجنسيات بشكل دائم في الاتحاد .

المبحث الثالث / مكونات القوة الأوروبية وعناصرها :

يمتلك الاتحاد الأوروبي من القوة ما يؤهله للعب دور ريادي في النظام العالمي ، خاصة أن معظم دول الاتحاد لها تاريخ حافل بالتأثير على سياسات الدول الأخرى خارج القارة الأوروبية . وانعكس هذا التأثير على الصعيد الدولي منذ القرون الوسطى حتى وقتنا الحالي . ويعترف استاذ العلوم السياسية الأمريكي ، وصاحب نظرية صدام الحضارات ، صموئيل هنتجتون (Samual P. Huntington) ، بأنه " إذا ما أصبحت الأسرة الأوروبية متماسكة ، فإنها بسكانها ومواردها وثرواتها الاقتصادية وتكنولوجيتها وقدراتها العسكرية الفعلية والكامنة ، ستكون القوة الكبرى في القرن الحادي والعشرين " (13)

كما تناول بول كندي Paul Kennedy في كتابه (القوى العظمى : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 . 2000) المنشور في عام 1987 ، القوى الخمس العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان والاتحاد الأوروبي والصين) في القرن الواحد والعشرين . وقال بأن أوروبا ستكون في القرن الحادي والعشرين قوة عالمية عظمى للأسباب التالية : (14)

١. لأن المجموعة الأوروبية هي الوحيدة من بين القوى العالمية الأخرى التي لا تمثل دولة ذات سيادة كما هي بقية القوى في العالم المرتبطة بسيادة الدولة القومية الواحدة .

٢. أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لديها من الحجم والثروة والقدرة الانتاجية ما يؤهلها لذلك .

٣. أن الترتيبات الدستورية والإدارية ، القائمة بفرض تطبيق القرارات في المجال الاقتصادي في الاتحاد ، حقق انجازا كبيرا للاتحاد .

وبعد مضى اثنان وخمسون سنة على وجود المجموعة الأوروبية ، أصبحت قوة اقتصادية وسياسية مهمة في النظام العالمي الجديد ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، واقتربت إلى تحقيق وحدة حقيقية . ومن مكونات القوة الأوروبية ، أنها تحتل الاتحاد الآن أكبر قوة اقتصادية في العالم . وكانت تشكل في عام 1994 ، أكبر سوق في العالم يبلغ عدد سكانه 370 مليون نسمة مقابل 285 عدد سكان الولايات المتحدة ، علما أن عدد سكان القارة الأوروبية كاملة يبلغ 850 مليون نسمة . (15)

وبلغ الناتج القومي الاجمالي لدول الاتحاد ، ا 9,2 تريليون دولار عام 2001 ، ما يعادل الناتج القومي الأمريكي. ونصيبه من التجارة العالمية 20% من الصادرات مقابل 16,3% للولايات المتحدة و 8,2% لليابان . (16)

ويحقق الاتحاد الأوروبي سنويا حجم تجارة خارجية في المتوسط ، 1150 مليار دولار ، ويمتلك أكبر دخل قومي في العالم حيث يزيد عن 7000 مليار دولار . ومن بين اكبر عشرة دول متاجرة في العالم ، هناك سبع منها من دول الاتحاد . كما تنتج دول الاتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم من صناعة السيارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية والسلع الهندسية . وتعتبر أكبر سوق عالمي في مجال الانفاق على البحث العلمي وتطويره ، وفي مجالات التكنولوجيا وحقول الفضاء والسوبر كمبيوتر والقطارات . كما أن أربع دول منها (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا) تمثل نصف أعضاء الدول الصناعية الثمانية التي يطلق عليها G 8 . واثنتان من دول الاتحاد (فرنسا وبريطانيا) أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي ، ويملكون السلاح النووي .(17)

أدوات القوة الأوروبية

لا شك أن الاتحاد الأوروبي يمتلك من الامكانيات وأدوات القوة المتعددة ، ما يجعله قادرا على لعب دورا متميزا في على الصعيد الدولي ، والنظام العالمي . وسنعالج هذه الأدوات من خلال

التركيز على ، القوة الاقتصادية وبالذات توحيد العملة الأوروبية (اليورو) ، وعلى قدرتها على تشكيل قوة عسكرية موحدة . (18)

أ) العملة الأوروبية الموحدة

كان وزير المالية الألماني بيير وارنر ، قد اقترح عام 1969 ، إنشاء وحدة نقدية أوروبية (European Monetary Union)، وقدم تقريرا سمي باسمه (تقرير وارنر) عام 1971 ، دعا فيه إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للأعضاء . وبعد ذلك بسنوات ، تم تكليف لجنة من الخبراء ، بزعامة جاك ديلور رئيس المفوضية الأوروبية عام 1988 ، بإعداد خطة عمل من أجل إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي بين دول الاتحاد . ووقع في العام التالي ، اتفاق إقامة الاتحاد النقدي خلال ثلاثة مراحل ، امتدت من عام 1990 حتى نهاية 1993 ، أدت إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المجموعة الأوروبية . ودعمت اتفاقية ماسترخت عام 1992، التوجه الأوروبي للإسراع في إنشاء وحدة النقد الأوروبية . واتخذ في عام 1994 ، اجراءات تأسيس مؤسسة النقد الأوروبية التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت ، واتفق على هذه التسمية في عام 1995 . (19)

وفي عام 1999، وافقت 11 دولة من دول الاتحاد (فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، هولندا ، النمسا ، بلجيكا ، اسبانيا ، البرتغال ، ايرلندا ، فنلندا ، ولوكسمبورغ) من أصل 15 دولة ، على اعتماد اليورو رسميا . وأعلنت بريطانيا والدانمارك والسويد ، عن تأجيل دخولهم لنادي اليورو حتى حين توفق شعوبها على هذا الانضمام . ورفض السويديون بأغلبية كبيرة بلغت 56,1% الانضمام إلى منطقة اليورو ، في الاستفتاء الأخير الذي جرى في السويد في 2003/9/15 ، على مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية مقابل 41,8% . وهذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها اعتماد اليورو كعملة بدلا من العملة الوطنية في دول الاتحاد ، وكانت المرة الولى قد جرت في الدانمارك في شهر أيلول / سبتمبر من عام 2000 . والجدير بالذكر ان الاستفتاء في السويد قد جرى بعد أيام على مقتل وزيرة خارجية السويد آنا ليند ، التي كانت من أشد المتحمسين للانضمام إلى منطقة اليورو . وعلل بعض المحللين في السويد تلك النتيجة التي جاءت بعد ثمانية سنوات على دخول السويد إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ، بأنها بسبب ارتفاع الأسعار الكبير الذي حدث في الدول الأوروبية بعد دخولها إلى منطقة اليورو ، خاصة في فنلندا القريبة من السويد . (20)

وفي اليوم الأول من عام 2002 بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية . وفي شهر يوليو/تموز من نفس العام فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح اليورو.

وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار بنسبة 30% في الأسواق الأوروبية ، بعد عام واحد على تطبيق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة ، إلا أنه لم يكن أحد يتوقع أن الأوروبيين قادرون على تطبيق سياسة البنك المركزي الأوروبي الموحد ويتخلصون بعد عقد من الزمن من عملاتهم الوطنية ويتعاملون مع عملة أوروبية واحدة هي اليورو بهذا الشكل .

ولا شك أن اليورو قد نجح ، كعملة أوروبية ، في منافسة الدولار الأمريكي في العام الأول على البدء باستعماله . ومع أنه بدأ متعثرا عند البدء بتداوله في مطلع عام 2002 ، وخسر حوالي 30,75% من قيمته أمام الدولار (وصل ما بين 1.885 و 8230،. من الدولار الأمريكي) . إلا أنه حافظ على سعر صرف عالمي يعادل سعر صرف الدولار الأمريكي . علما أن سعر الصرف العملة الأوروبية لدى إطلاقها كان 1,665 دولار أمريكي . ولا شك أن انهيار الأسواق المالية العالمية قد ساهم في تقوية العملة الأوروبية وزيادة الطلب عليها . وأن انهيار الاستثمارات العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 ، دفع الاستثمارات إلى الاتجاه نحو منطقة اليورو ، وأصبح عملة التعامل مع ثلث الأسهم المباعة عالميا .

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تقوية اليورو أيضا تزايد الفارق في العائدات على الودائع لصالح اليورو ، بعد خفض الاحتياطي الفدرالي الأميركي نسبة الفائدة على الدولار الأمريكي في شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2002 . ويلاحظ أن زيادة الفارق بين نسب الفائدة على العملتين الأوروبية والأميركية قد تسبب في إضعاف الدولار وتقوية اليورو . إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن قوة اليورو نابع من ضعف الدولار الأمريكي وليس من قوته . (21)

وقد لا تستطيع أوروبا أن تصبح في العقدين القادمين دولة مسيطرة عسكريا ، إلا أنها من المتوقع أن تصبح القوة الاقتصادية العالمية الأولى ، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة وتسعى لمقاومته عن طريق إنشاء تكتل أمريكي كندي مكسيكي مشترك (النافتا) للتصدي لتزايد نفوذ اليورو والاقتصاد الأوروبي ، خاصة بعد زيادة عدد المنتسبين للاتحاد الأوروبي . وفي استطلاع للرأي العام داخل دول الاتحاد ، اجاب الذين شملهم الاستطلاع على سؤال عن احتمالات أن تصبح أوروبا قوة اقتصادية مسيطرة في العقد القادم ، 65,5% بأن تلك الامكانية عالية وممكنة ، بينما قال 27,5% بأنها متدنية . (22)

إلا أنه في عام 2003 ، بدأت تواجه الاقتصاد الأوروبي بعض الصعوبات مما أثر على تراجع قوة اليورو الذي وصل إلى أدنى مستوى له منذ أربعة أشهر في مقابل الدولار . حيث تسببت تراجع أرقام النمو في فرنسا بنسبة 3،. % خلال الربع الثاني من العام 2003 ، في هذا التراجع، مما أدخل

اجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو في مرحلة الخطر . كما أن الاقتصاد الألمانى ، الذي يعتبر أكبر اقتصاد في منطقة اليورو ، تراجع هو الآخر خلال نفس الفترة إلى 1،. % . ويبدو أن الاقتصاد الأوروبي قد عانى من الارتفاع الكبير في سعر صرف اليورو الذي ارتفع في الفترة الماضية إلى 13% مقابل الدولار ، مما يدل على أن ارتفاع تحسن صرف اليورو عالميا ، قد اثر بشكل سلبي على الصادرات الأوروبية .(23)

ومن أجل إنعاش الاقتصاد الأوروبي ، فقد وافق زعماء الاتحاد في مؤتمر القمة الذي عقدوه في بروكسل في 2003/10/17 ، على خطة لاستثمار 200 بليون يورو ، لتطوير البنية التحتية التي تربط بين دول الاتحاد ، من شرق بولندا حتى البرتغال . (24)

بـ) إنشاء قوة عسكرية

شهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية منذ بدء انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1989 وانتهاء الحرب الباردة ، حوارا ساخنا حول مستقبل حلف الناتو وعلاقته مع المجموعة الأوروبية . وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة ، المؤيدة لاستمرار قيادتها للحلف وتعظيم دوره الدولي ، وبين الموقف الأوروبي ، المطالب بتقليص صلاحياته ، خاصة في القارة الأوروبية ، وبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة .

وأقر رؤساء الدول الأطلسية ، في مؤتمرهم الذي عقدوه في بروكسل في 1994/1/11 ، مشروع المشاركة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون . والذي كان عبارة عن اعلان مبادئ يحدد التزامات الدول المشاركة فيه ، على قدم المساواة ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية وشفافية موازنات الدفاع ، وتطوير القوات المسلحة التي سيضعها الأعضاء تحت تصرف الهيئة المنبثقة عن الحلف . وكان الهدف من ذلك ، إعطاء الفرصة للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف الأطلسي . إلا ان دول الاتحاد الأوروبي لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصر الولايات المتحدة على لعبه في الشؤون الأوروبية . وكانت وجهة النظر الأوروبية ترى أنه لا داعي لاستمرار الناتو بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي . ولهذا فقد أوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في هلسنكي عام 1999 ، بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع في عام 2003 ، تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والاقليمية . إلا أن بريطانيا أصرت أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشائها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف الأطلسي (الناتو) أن تتدخل فيها ، وأن تكمل مهمات قوات الحلف . بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي . إلا أن الجميع اتفق على أن تتكون تلك القوات من 60 ألف عسكري ، موزعين بالتساوي

على بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وهي ما أطلق عليها القوة الأوروبية Eurofor ، وعلى البدء بقيامها عام 2003.

ويعتقد أن الدعوة لإنشاء تلك القوة قد جاءت ردا على الأداء الضعيف لدول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كوسوفو 1999 ، التي لم تستطع فيها أوروبا انهاء الصراع من دون الاستعانة بالقوات الأمريكية . فقد أظهرت أحداث البوسنة والهرسك عجز الاتحاد السياسي والعسكري عن حل الصراع الدائر بالقرب منه ، بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة ، التي حسم تدخلها الصراع .

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ، قد صرح بأنه يدعم إنشاء القوة الأوروبية " طالما أنه لا يقلل من شأن حلف الناتو ، وطالما أن هناك مصادر إضافية للتأكد من أن ذلك البرنامج يكون إضافة ذات قيمة للناتو " (25)

وأزال حلف الناتو ، في 2002/12/13 ، عقبة أساسية كانت تعترض طريق سياسة الدفاع الأوروبية المشتركة ، بعد أن قرر السماح للاتحاد الأوروبي الاطلاع على برامج الحلف التخطيطية لاستخدامها في مهمات عسكرية في المستقبل . ويستطيع الاتحاد بذلك الوصول إلى امكانات الحلف اللوجستية والتخطيطية والاستخبارية للاستفادة منها في عملياتها العسكرية كما في مقدونيا .

وسيساعد على انشاء قوة الرد السريع للاتحاد الأوروبي . وستكون بمثابة الذراع المسلحة للاتحاد للقيام بعمليات حفظ السلام ومهمات انسانية . ومن المتوقع عند تنفيذ الاتفاق أن تحل القوة الأوروبية محل قوة السلام التابعة للناتو والمنتشرة منذ سبتمبر/أيلول 2001 في مقدونيا. وأن تحل كذلك مكان القوة العسكرية للحلف الموجودة في البوسنة والهرسك . ومن المتوقع أن تبدأ قوة التدخل السريع الأوروبية في العمل نهاية عام 2003، إذا وافق الناتو على ذلك .

وحدد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافييرسولانا ثلاثة أهداف للاتحاد في مجال الأمن ، في مقالة له نشرها في صحيفة لوموند الفرنسية بعنوان (الاتحاد الأوروبي : دعامة لعلم جديد) أن الهدف الأول يقضي ببسط " المنطقة الأمنية حول أوروبا وإنشاء دائرة من الادارة الصالحة على حدودها الشرقية الممتدة من البلقان إلى القوقاز وعلى طول حوض المتوسط " والهدف الثاني " أن يكون الأوروبيون " جاهزين للتحرك كما يقتضي حين تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبشكل خاص عبر تعزيز التحرك المتعدد الأطراف " . والهدف الثالث ، يقضي " مواجهة التهديدات بردود فاعلة ، عبر تطوير سياسة منهجية من الالتزام الوقائي في مقدونيا أو البوسنة أو جنوب القوقاز " . (26)

واتفقت القمة الأوروبية ، في اختتام أعمالها الأخير، الذي انعقد في بروكسل في 2003/10/17، على حل وسط بخصوص العلاقة بين الاتحاد وحلف الناتو ، فقد وافق الزعماء الأوروبيين على ضرورة تزويد الاتحاد بقدرات دفاعية جديدة ، لكن من دون أن يسهم ذلك في منافسة دور حلف الناتو . واعترف رئيس الوزراء الايطالي سيلفو بيرلسكوني ، الذي ترأس بلاده القمة أن الدول الأعضاء ال 25 المشاركة فيها ، أقرت على أن تكون السياسة الدفاعية الأوروبية ، مكملة وليست بديلا للحلف " . (27)

كما ناقشت القمة ، قضية تثير حفيظة الولايات المتحدة، وتتعلق برغبة بعض الدول الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ) إقامة هيئة أركان أوروبية تكون مستقلة عن تلك التابعة لحلف الناتو . وعارضت بريطانيا هذا التوجه ، بينما حاول رئيس فرنسا جاك شيراك ، طمأنة الولايات المتحدة بأن المبادرة الأوروبية لا تهدف سوى إلى تطوير هياكل التعاون العسكري بين دول الاتحاد . ولهذا فإن إعلان رئيس الوزراء الإيطالي ، أن تكون سياسة الاتحاد الدفاعية مكملة وليست بديلا يصب في هذا الاتجاه .

وفي حال نجاح الاتحاد في تشكيل القوة العسكرية الأوروبية المستقلة عن الناتو ، فإن ذلك سوف يدعم من قوة الاتحاد على صعيد سياسته الخارجية .

المبحث الرابع : التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

يلاحظ أن أوروبا قد قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية ، وأنها تمتلك مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي . وأن القوة الأوروبية التي عالجناها في الصفحات السابقة ، من الممكن أن تستمر وتزداد . إلا أنها مع ذلك ، ما زالت تعاني من بعض التحديات التي تواجهها الآن ، ومن الممكن أن تستمر في

المستقبل ، وتعيق تطورها وتحد من انطلاقتها نحو آفاق أوسع وأقوى ، ومن هذه التحديات:

١. ايجاد حلول للخلافات الموجودة بين الأعضاء ال 15من بعض القضايا التي تواجه الاتحاد ، كالخلافات بين ألمانيا وفرنسا من جهة مع بريطانيا وهولندا حول الانفاق الزراعي على اساس أن اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة منذ عام 1999، تدعو إلى صرف نصف ميزانية الاتحاد البالغة 100 بليون يورو كمساعدات زراعية ، مما يزعج فرنسا وألمانيا .

والخلاف القائم بين بعض الأعضاء في كيفية دعم الدول الجديدة من دون أن تتأثر الدول الأصلية ، خاصة أن الدول العشر الجديدة سوف تحصل على تمويل كامل من الاتحاد مع حلول عام 2007 . وهناك 10 % إضافة سنويا حتى عام 2013 لكي تصل الدول الجديدة المنضمة للاتحاد إلى نفس مستوى الوصول إلى مستوى بقية الدول . والمشكلة التي أثارتها فرنسا في اجتماعات بروكسل التي انعقدت في 24 و 25 اكتوبر / تشرين أول 2002 ، مع بريطانيا بسبب طلب الأولى بالبحث في تعديل الامتياز الذي كانت بريطانيا قد حصلت عليه عام 1984 والذي يقضي بحصولها على تخفيض في مساهمتها في ميزانية الاتحاد . وكانت مارغريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت قد طالبت من الاتحاد الأوروبي بتعويضها عما يتم انفاقه من الميزانية على السياسة الزراعية الموحدة والذي لا تستفيد منه بريطانيا . ولهذا فقد طالبت فرنسا بإعادة البحث في الموضوع . إلا أن بريطانيا رفضت بحثه قبل عام 2006 . وطالبت فرنسا من رئاسة الاتحاد وهي الدانمارك (في ذلك الوقت) بوضع القضية على جدول أعمال قمة بروكسل . على أساس أنه لم يعد هناك مبرر في استثناء بريطانيا من المشاركة في ميزانية الاتحاد مثلها مثل بقية الدول .

٢. مشكلة دستورية في كيفية انتخاب رئيس الاتحاد ، وهل يتم انتخابه في كل دولة مباشرة من المواطنين ، أو عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد ، أم من خلال البرلمان الأوروبي ؟ . وكذلك هل يتم انتخاب وزير الخارجية ووزير الدفاع مع رئيس الاتحاد لكي يكون لأوروبا الموحدة سياسة خارجية ودفاعية واحدة ؟ أم يتم تعيينهم بترشيح من دولهم ؟ ولم تحسم هذه القضية بعد من قبل قادة الاتحاد ، الذين ناقشوا مسودة الدستور الذي وضعته لجنة برئاسة فاليري جيسكار ديستان . وأعلن الرئيس الفرنسي الأسبق ، جيسكار ديستان ، على ضرورة تقوية الاتحاد وإنشاء آليات جديدة داخل الاتحاد ، على أساس أن آليات المؤسسات التي كانت تعمل في الاتحاد عندما كان عددها 15 دولة يختلف عنها عندما تعمل وعددها 25 دولة.

٣. تخوف الدول الصغرى في الاتحاد ، كفنلندا ودول البنلوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا) من أنها ستفقد مكانتها داخل الاتحاد عند دخول دول جديدة ، لأنها سوف تحصل على نصيب الأسد من دعم الاتحاد . وسوف يؤثر ذلك على مصير شعوب الاتحاد التي تتمتع الآن بحياة مريحة ، بعد دخول دول جديدة من أوروبا لشرقية الفقيرة للاتحاد . وكذلك

خلافات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة على قضية السيادة الوطنية والنفوذ الدولي .

فترى هولندا أن تحركاتها الدولية تقلصت ، بعد اتفاقية ماسترخت التي دعت إلى ايجاد سياسة أوروبية خارجية موحدة . وأن هناك تفاوت في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد في السياسة الخارجية الموحدة . فالدول الصغيرة أكثر التزاما بسياسة أوروبا الموحدة من الدول الكبرى التي لا زالت تملك هامشا أكبر من الالتزام أو عدمه بسياسات الاتحاد . وما زالت بريطانيا بالذات تتخذ مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد ، كموقفها من العراق والارهاب ومن تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة والاستقلال عن حلف الناتو .

٤. من التحديات المهمة الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي ، قضية اختلاف الثقافات في أوروبا . وقال جان مونيه الذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي " لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت على الثقافة وليس الاقتصاد ". (28) ووجود 15 مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد . ومن المحتمل أن يرتفع العدد إذا دخلت تركيا بملايينها السبعين ويزداد بذلك التناقض الثقافي .

ولحل هذه المعضلة ، فقد صرف الاتحاد 500 مليون يورو على السياسة الثقافية في أوروبا، من أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد . على أساس وجود ثقافة الموزاييك في أوروبا بين الثقافات المختلفة ، كالثقافة الفرنسية والألمانية والايطالية والانجليزية والثقافات الأخرى ، حيث توجد 15 لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد . وفي استطلاع للرأي العام وافق 38% فقط من الذين شملهم الاستطلاع من مواطني دول الاتحاد ، بوجود ثقافة أوروبية موحدة في أوروبا .

ولهذا فقد ركز اليمين الأوروبي خلال الانتخابات البرلمانية في الدول الأوروبية ، على التناقض بين الثقافة الغربية الأوروبية والثقافة الاسلامية ، وطالب بطرد المهاجرين العرب والمسلمين من أوروبا .

٥. مشكلة الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد ، خاصة بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا . ويقول وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر ، في هذا المجال " ان القوانين العدوانية لسياسة القوة في أوروبا قد ألغيت . وحدث ما هو أعجب من الجغرافيا السياسية ، حيث جلس الأسد الألماني على العشب إلى جانب الحمل الفرنسي " (29) ولكن من الصعب القضاء على

الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد وشعوبها والتي أدت إلى حرب المائة سنة والحربين العالمية الأولى والثانية .

٦. الاختلاف في مواقف كل دولة من الاتحاد ، فألمانيا تريد توسعة الاتحاد وتحويله إلى فدرالية بعد انضمام دول أوروبا الشرقية ليصبح كالاتحاد الفدرالي الأمريكي . وفرنسا من المتحمسين للاتحاد، بعكس بريطانيا الحذرة من الاندماج والتي ما زالت مترددة في تطبيق استعمال عملة اليورو بدلا من الجنيه الاسترليني في أراضيها . ومع أن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير ، دعا إلى قيام أوروبا القوية (Superpower) وليس دول قوية (Super state) داخل الاتحاد ، وقال أن مستقبل بلاده سيكون من داخل أوروبا ، إلا أنه طالب بإجراء اصلاحات داخل الاتحاد ، وإنهاء العداء ضد الولايات المتحدة الموجود في الاتحاد . (30)

ويتنازع الموقف البريطاني تياران ، تيار يقوده حزب العمال يريد تقويه وجوده في الاتحاد، وتيار آخر يقوده حزب المحافظين يريد المحافظة على السيادة الوطنية البريطانية داخل الاتحاد. وأ ما اسبانيا ، فهي المستفيدة من ميزانية الاتحاد الداعم لاقتصاد الدول الأوروبية ، فهي تؤيد الاندماج ولكنها غير متحمسة لتوسيع العضوية حتى لا تشاركها دول أخرى في الدعم الذي تحصل عليه .

وهناك من يقترح لحل هذه المشكلة ، تكوين دوائر مركزية من الدول الراغبة في الاندماج والوحدة ، كدائرة أولى مركزية من الدول المؤيدة للاتحاد أكثر من الدول الأخرى (ألمانيا وفرنسا) ، تحيط بها دوائر أخرى متدرجة في تأييدها للاتحاد (بريطانيا). ومع الوقت تستطيع الدول البعيدة عن المركز أن تزيد من ارتباطها بالمركز .

٧. مشكلة النمو السكاني في الاتحاد ، بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني . ففي فرنسا هناك عشرة ملايين فرنسي من تجاوزوا سن السبعين سنة، وسيرتفع عددهم عام 2020 ليصل إلى 15 مليون . كما يتوقع بعض المراقبين تراجع عدد سكان دول الاتحاد خلال العشرين سنة القادمة . ففي ألمانيا سيتراجع عدد الألمان من 83 مليون حاليا إلى 60 مليون عام 2020 . وإذا لم تزيد عدد سكانها بنصف مليون مهاجر من الشباب إليها ، أو من المواليد خلال 30 سنة القادمة ، فإن عدد سكانها سوف ينخفض ، إلى 70 مليون في أواسط القرن الحالي بدلا من أن يزداد . وسينخفض عدد

سكان أوروبا بمقدار 40 . 50 مليون نسمة خلال خمسين سنة القادمة. وحسب تقرير صادر عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن ، فإن أوروبا باستثناء بريطانيا ، غير جاهزة للتعامل مع المشكلة العمرية ، وستكون فرنسا وإسبانيا وإيطاليا،من أكثر الدول الأوروبية المهددة أكثر من غيرها بهذه المشكلة . (31)

وإذا كان عدد سكان الاتحاد الآن 500 مليون (بعد انضمام الدول العشرة) فسوف يتناقص ليصل إلى 450 مليون بعد خمسين سنة ، بعكس ما هو مفروض من زيادة طبيعية في عدد السكان . ومن المعروف أن عدد سكان فرنسا في مطلع القرن العشرين (1900) كان ثلاثة أضعاف عدد سكان المكسيك ، وألمانيا ثلاثة اضعاف عدد سكان البرازيل ، أما في مطلع القرن الحادي والعشرين ، فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا ، وسكان البرازيل أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا والسويد مجتمعة .

وبالمقارنة مع دول العالم ، فإن 25% من سكان العالم كانوا يعيشون في القارة الأوروبية قبل مائة عام ، وانخفضت النسبة لتصل الآن إلى 12 فقط ، ومن المتوقع إذا استمر انخفاض معدل السكان في اوروبا أن تصل النسبة في عام 2050 إلى 7% فقط .

8 . تؤثر مشكلة الخلافات في السياسة الخارجية للاتحاد ، على الاتحاد ، فهناك خلاف في المواقف الأوروبي من الصراع في الشرق الأوسط ، ومن الحرب ضد العراق ومن (الارهاب) . حيث أن بريطانيا تؤيد الولايات المتحدة ، بينما فرنسا وألمانيا تنتقد الموقف الأمريكي . والخلافات في مواقف الاتحاد في السياسة الخارجية تتناقض مع ما تم الاتفاق عليه في معاهدة ماستريخت ، بضرورة التنسيق في السياسة الخارجية للاتحاد . ويقول أستاذ العلوم السياسية نيكول نيبتو " إن عملية اقتصار البناء الأوروبي على النواحي الاقتصادية فقط ، قد تلازم مع التبعية للولايات المتحدة ولحلف الناتو " (32)

وشبه وزير ثقافة اسبانيا السابق جردي سولي تورا، السياسة الدولية للاتحاد بأنها تشبه " كرة بندولية معلقة في خيوط عدة وتتحرك يمينا ويسارا تحت تأثير مدى قوة كل خيط ، وهي في النهاية إما خيوط تجذبها بعض الدول القوية مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا التي استعادت قوتها داخل القارة الأوروبية على حساب الدول الأخرى الأصغر والأقل تأثيرا . وهذا انعكس بالتالي على السلطات التي يتمتع بها المجلس الأوروبي ورئيسه الايطالي الجنسية روماني برودي وممثله لشؤون الأمن والسياسة الخارجية خافير سولانا ، أو خيوط خارجية تمسك بها قوى تستغل غياب سياسة اوروبية موحدة ".

ودعت ألمانيا على لسان مستشارها شرويدر ، دول الاتحاد إلى توحيد السياسة الخارجية والأمنية

للاتحاد " وإلى ضرورة تجاوز المصالح الفردية لدول الاتحاد لمواجهة المخاطر التي تهدد أوروبا، لأنه إذا أرادت أن لا يهمش دورها على الساحة الدولية ، فيجب أن تتجاوز الدول مصالحها الوطنية " (33)

ويلاحظ أن انتقادات المسؤولين الألمان وعلى رأسهم المستشار شرويدر ، للسياسة الأمريكية ، تعتبر إشارة موجهة للقادة الأوروبيين يدعوهم فيها للتميز عن السياسة الأمريكية . ويقول النائب الألماني الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان الأوروبي بانيس ساكيلاريو ، ان واشنطن عندما تتصرف بهذا الشكل " تساعدنا على التوحد ، لأن الادعاء أننا نشارك الولايات المتحدة القيم نفسها هو كذبة كبيرة " . ويقدم النائب أمثلة على هذه الخلافات ، كالاستخفاف بالقانون الدولي وما يحدث في القاعدة العسكرية في غواتانامو ، واعتماد عقوبة الاعدام التي ألغتها جميع دول الاتحاد " ولا يمكن القول بكل بساطة أننا نشاركها الحضارة نفسها لمجرد أن لدينا نحن أيضا نظام انتخابات ، ففي طهران أيضا تجري فيها انتخابات "(34)

9. ومن المشاكل المهمة التي تواجه الاتحاد دخول دول أوروبا الشرقية (بولندا والمجر والتشيك) لعضوية الاتحاد ، وهي الدول التي أطلقت عليها الولايات المتحدة صفة أوروبا الجديدة، بينما الدول الأخرى وخاصة فرنسا وألمانيا بأوروبا القديمة . ومن المعروف أن تلك الدول كانت خاضعة للنظام الشيوعي ، وأصبحت تعتنق الآن القيم الأمريكية وتؤيد السياسة الأمريكية ، مما جعل بعض المراقبين في فرنسا يتهم تلك الدول وعلى رأسها بولندا ، بأنها بمثابة حصان طروادة لأمريكا داخل الاتحاد الأوروبي . وانتقد الرئيس الفرنسي بشكل قاسي سياسة بولندا الخارجية المؤيدة للولايات المتحدة في حربها على العراق . مما يعطي الانطباع ، ان دول أوروبا الشرقية تريد الاستفادة من الدعم الاقتصادي الأمريكي ، وفي الوقت نفسه تريد الحصول على الاستثمارات الأوروبية فيها ، التي بلغت في العشر السنوات الماضية مائة مليار دولار .(35)

ومن التحديات المهمة الأخرى التي سوف تؤثر على مستقبل القوة الأوروبية ، قضية دخول تركيا للاتحاد ، وقضية العلاقة مع الولايات المتحدة .

قضية دخول تركيا للاتحاد الأوروبي :

حاولت تركيا الانضمام إلى الاتحاد منذ عام 1987 ولم تنجح ، مما جعل انضمامها من المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي ، بسبب عدم اتفاق الأعضاء على ذلك . ولوحظ وجود تيار قوي في الاتحاد يقوده رئيس فرنسا السابق فاليري جيسكار ديستان ، يرفض دخول تركيا للاتحاد ، وقال في مقابلة صحفية نشرت في جريدة الموند الفرنسية الواسعة الانتشار ، " ان تركيا ليست بلدا

أوروبيا ، انها دولة قريبة من اوروبا ، دولة مهمة وفيها نخبة أصيلة ، لكنها ليست أوروبية . فعاصمتها ليست في أوروبا ، و 95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا . وبمجرد بدء المفاوضات معها ، سيطالب المغرب بالانضمام للاتحاد ، وهذا في رأي يعني نهاية الاتحاد الأوروبي "(36)

وهناك شعور معاد لتركيا منذ القرن السادس عشر ، عند بدء الفتوحات العثمانية لدول أوروبا الشرقية. ولهذا فإن شعور المعاداة ضد تركيا والاسلام موجود في شرق أوروبا أكثر مما هو موجود في غربها . وهذا الأمر ينعكس على موقف بعض الدول الأوروبية التي تعارض دخول تركيا، لأنها لا تريد أن يزداد عدد المسلمين المنتمين للاتحاد بدخول تركيا المسلمة . وتخشى كذلك أن تصل حدود أوروبا إلى مناطق غير مستقرة في الشرق الأوسط مما يزيد في تورط أوروبا بمشاكل المنطقة. وفي المقابل فإن تركيا تريد الدخول إلى الاتحاد للاعتبارات التالية :

١) لأن الاستقرار في تركيا سيتأثر بالموقف الأوروبي من دخول تركيا للاتحاد ، كما ستتأثر مسيرة الاصلاح الداخلي في تركيا .
٢) لأن زعزعة الاستقرار في تركيا قد يؤثر على العلاقات التركية . اليونانية التي تحسنت في الفترة الأخيرة .
٣) وفي حال رفض الاتحاد دخول تركيا ، لن تستطيع تركيا أن تلعب دور الجسر بين الاسلام والغرب .
٤) هناك ارتباط مهم بين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بموضوع حل المشكلة القبرصية ، لأنه من دون أن تحصل تركيا على جدول زمني . على الأقل . لدخولها للاتحاد ، فإنه من الصعب إقناع القبارصة الأتراك قبول مشروع التسوية الذي قدمته الأمم المتحدة لحل الصراع في الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك .(37)

وكانت الولايات المتحدة قد تدخلت خلال انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد في كوبنهاجن ، الذي انعقد في 12/12/ 2002 ، للضغط على المؤتمر لإدخال تركيا لعضوية الاتحاد . وصرح الرئيس الأمريكي جورج بوش ، خلال لقاءه برئيس حزب العدالة والتنمية التركي رجب طيب أردوغان في واشنطن، بأنه سيطلب من الاتحاد الأوروبي الموافقة على دخول تركيا للاتحاد . كما دعا وزير الخارجية الأمريكي كولن باول القمة الأوروبية ، إلى البدء بمفاوضات مع تركيا لانضمامها للاتحاد . وأثار هذا التدخل ، النقد الشديد ضد الولايات المتحدة من قبل بعض الدول الأوروبية في الاتحاد. فقد انتقدت فرنسا هذا التدخل على لسان وزيرة الصناعة نيكول فونتين ، التي قالت " ليس على

الرئيس الأميركي أن يتدخل في القرار الأوروبي ، وليس من صلاحياته التدخل في القرار الأوروبي (38)"

ووافق الاتحاد في نهاية مؤتمر كوبنهاجن ، على البدء في عام 2005 التفاوض مع تركيا من أجل دخولها للاتحاد . ولكن المشكلة بالنسبة لتركيا أنه في ذلك العام، سيكون عدد دول الاتحاد 25 دولة وليس 15 كما هو حاليا ، مما سيعيق دخولها من جديد . خاصة أن بعض دول الاتحاد الجديدة، كبولندا ، بدأت تشتكي من الآن من أنه لا يوجد ما يكفي من الأموال لدعم الدول الجديدة التي ستدخل للاتحاد ، مما يجعل من الصعب على تركيا الانخراط في عضوية الاتحاد .

العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

كانت الولايات المتحدة ، متحمسة لإقامة أوروبا الموحدة اقتصاديا ، بعد الحرب العالمية الثانية، لكي تقف كقوة حليفة لها أمام الاتحاد السوفيتي ، ويسهل تقديم الدعم لها حسب مشروع مارشال . واعلن وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس John Foster Dulles ، صراحة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1947 . وقال " ما هو سيئ بشكل أساسي هو انقسام اوروبا الغربية إلى وحدات اقتصادية عديدة " (39)

إلا أن الخلاف في وجهات النظر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، أصبح من أكثر الأمور تعقيدا وحساسية بين الطرفين . فقد زاد الشعور لدى بعض دول الاتحاد ، أنها لم تعد بحاجة لمساعدة الولايات المتحدة في وجه الخطر السوفيتي ، وأن أوروبا تستطيع أن تعتمد على نفسها من أي خطر قد تتعرض له من دون الحاجة للدعم الأمريكي. كما أدى توحيد المانيا إلى زيادة ايمانها بدورها التاريخي في توحيد أوروبا . ورأت أوروبا أن التحالف الذي كان موجودا بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في اطار حلف الناتو ، قد فقد الكثير من وظيفته ، لأن الخطر السوفيتى قد زال ، ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأميركية التي كانت قائمة من قبل .(40)

ولهذا فقد زاد الخطاب السياسي الأوروبي من لهجته المنتقدة للسياسة الأمريكية ودعوته لتقوية الاتحاد بعيدا عن الولايات المتحدة . وفي الواقع فإن العداء بينهم قديم منذ أن هاجر المهاجرون من أوروبا متجهين إلى القارة الأمريكية ، على أساس أن الولايات المتحدة كانت تمثل مستقبل العالم وأوروبا الماضي . وخلال الحرب العالمية الأولى والثانية وجد الأمريكان أنفسهم مجبرين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية وأنهم ينغمسون في حل مشاكل القارة الأوروبية . وبدأ التدخل المباشر من خلال وضع خطة لانعاش الاقتصاد الأوروبي (خطة مارشال) بعد انتهاء الحرب العالمية

الثانية. وكانت الولايات المتحدة تتوقع من أوروبا أن ترد لها الجميل الذي قدمته لها . ولكن اوروبا بدلا من ذلك، بدأت تبحث عن إقامة تعاون مشترك فيما بينها بمعزل عن واشنطن . وخشيت الولايات المتحدة من أن يكون اندماج الدول الأوروبية على حساب مصالحها، مما جعلها تدعو لإنشاء حلف عسكري أمريكي . أوروبي مشترك يكون تحت قيادتها ، من أجل حماية أوروبا من الخطر السوفيتي الشيوعي ، كما فعلت عندما دخلت الحرب العالمية الثانية للدفاع عن أوروبا أمام ألمانيا النازية .

ولهذا صاحب الصراع على المصالح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، فكرة إقامة السوق الأوروبية المشتركة ، الذي قاده الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديجول الذي اراد الخروج والتمرد على الهيمنة الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو . ومن المعروف أن ديجول قد انسحب من الذراع العسكري من الحلف الأطلسي ، ودعا إلى إنشاء قوة أوروبية للعمليات العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة .

وبدأت تظهر آثار الخلافات في المواقف بين أوروبا والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ، ومن مظاهر هذه الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، اتفاق دول الاتحاد على إصدار عملة أوروبية موحدة ، ولا شك أن أوروبا تبحث عن افضل الطرق لحماية مصالحها ، المتناقضة مع المصالح الأمريكية . ويبدو أن معظم الخلافات القائمة بينهم قائمة على أساس تنافس على المصالح الاقتصادية . فقد تصاعدت الخلافات التجارية بينهم خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية . وظهر خلاف آخر على تجارة الموز والذرة واللحوم المعالجة بالهرمونات . لكن الخلافات تصاعدت بعد إصدار عملة أوروبية موحدة أخذت تنافس العملة الأمريكية . ولحسن حظ الاتحاد الأوروبي ، أن الولايات المتحدة كانت تشك في قدرة اليورو على النجاح ومنافسة الدولار الأمريكي ، عندما أعلن الاتحاد قبل سنوات ، عن عزمه على توحيد العملات الأوروبية باليورو ، وإلا فإنها أي الولايات المتحدة لكانت قد وضعت العقبات أما تحقيق ذلك منذ البداية . وفي الواقع فإن الأمريكان لم يتحمسوا للخطوات التي سارت عليه الدول الأوروبي للاتحاد فيما بينها . وكانت الولايات المتحدة تعتقد أن اليورو سوف يبعد دول الاتحاد عن تركيز جهودها على متابعة الاصلاحات الاقتصادية على صعيد إعادة الهيكلية ومتابعة الاجراءات التي بدأتها باتجاه تحرير أسواق العمل والأسواق المالية . لأنه من دون تلك الاصلاحات لن تستطيع دول الاتحاد من زيادة فرص النمو ولا من اجاد فرص عمل جديدة . وبدأت الولايات المتحدة بملاحظة زيادة الاقبال على العملة الأوروبية في الأسواق العالمية ، مما زاد من تخوفها بأن يؤثر ذلك على الدولار والاقتصاد

الأمريكي . ومع أن صادرات العالم ما زال 50% منها بالدولار الأمريكي ، مقابل 35% باليورو ، إلا أن الولايات المتحدة تخشى أن تؤثر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ أحداث 11سبتمبر/ أيلول 2001، على زيادة الاقبال على الدولار ، وهو ما حدث فعلا . حيث اصبح اليورو يشكل تحديا جديا في وجه الدولار الأمريكي وهيمنته على الاقتصاد العالمي . ويتمثل في الدور المتصاعد الذي سيكون لليورو في التجارة العالمية . ومن المتوقع أن يرتفع نصيب اليورو من الودائع العالمية إلى 30% بدلا من 14 % الموجودة حاليا في العملات الوطنية الأوروبية .

وهناك خلاف في وجهات النظر على صعيد السياسة الخارجية بين الاتحاد والولايات المتحدة، بسبب الاختلاف في مواقف كل منهما القضايا الدولية ، كالصراع العربي . الإسرائيلي والعراق وكوريا والارهاب الدولي. وظهر هذا الخلاف بسبب عدم تأييد الاتحاد الأوروبي للقرارات الأميركية بفرض حظر على إيران وكوبا وليبيا ، ومطالبة واشنطن من حلفائها بتطبيق تلك القرارات ايضا .

وكشفت الأزمة العراقية عن انقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع ، وأظهرت الأزمة مدى الصعاب التي تعوق وجود الاتحاد وتأثيره على الساحة الدولية ، أي ذهابه أبعد من هدفه الأول الأساسي وهو السوق الاقتصادية الكبرى .

ولاحظت أوروبا أنها فشلت خلال حرب الخليج الثانية في إيجاد موقف اوروبي مستقل عن الموقف الأمريكي ، وأن موقفها كان تابع للموقف الأمريكي . وتكرر الأمر خلال حرب البلقان حيث لم تستطع أن تتبنى موقف موحد وتنهي الصراع والتوصل إلى وقف إطلاق النار من دون الولايات المتحدة . وحدث خلال بين دول الاتحاد خاصة بين ألمانيا التي كانت تريد الاعتراف بالدول الجديدة ، بعكس ما كان موقف بقية الدول . وفشلت دول الاتحاد في ايجاد سياسة أوروبية موحدة عام 1994 ، مما جعلها تطلب من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية التدخل لتأسيس مجموعة دولية لحل الصراع . ولهذا فإن الحل لم يأت من قبل دول الاتحاد ، علما من أنه يجري على مسافة قصيرة من حدود دول الاتحاد وفي قلب أوروبا . وقامت قوات الناتو بتنفيذ الحل العسكري والفصل بين القوات المتحاربة ، واعتبر ذلك فشلا للاتحاد الأوروبي .

وكان مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ، زبيغنيو بريجنسكي ، قد دعا إلى توسيع نطاق التأثير الأمريكي على الاندماج الأوروبي وعدم " خلق أوروبا مندمجة سياسيا بحيث تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية ولا سيما الشرق الأوسط " . كما طالب هنري كيسنجر أثناء مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي عام 1973 ، بضرورة وجود ممثل أمريكي يحضر الاجتماعات الأوروبية . (41)

كما أن أوروبا تريد أن يكون لها موقف قيادي في النظام العالمي الجديد وأن لا تكون تابعة للولايات المتحدة . ويعترف هنري كيسنجر ، في كتابه (تشكيل دبلوماسية الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين) بوجود هذا الصراع بين بلاده والاتحاد الأوروبي . ويقول بأن " الولايات المتحدة اصبحت اليوم القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وأخذت بتشكيل سياسة خارجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة . وتبرز استراتيجيته ا الجديدة بوضوح في تزعم العالم وفي الخلافات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى ظهور هويتين مختلفتين تقريبا : واحدة أمريكية وأخرى أوروبية . وإذا كانت أوروبا قد هيمنت على العالم لمدة خمسة قرون مضت فإنها تعيش اليوم حقبة جديدة لا تقوم على ميزان القوى القديم وترفض منطق السياسة الميكافيلية ، بوعي أخلاقي جديد ينبذ اسلوب القوة ويلتزم بالتفاهم والحوار الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع دول العالم " . (42)

والخلاف كما يبدو بين الاتحاد والولايات المتحدة في هذا المجال ، هو الرفض الأوروبي لاستعمال القوة بدلا من القانون ، و ينتقد الأوروبيون ، المفهوم الأمريكي بأن " القوة هي الي تضع القانون ". ويبدو أن الأمريكان قد تبادلوا الأدوار مع الأوروبيين ، حيث كانت الولايات المتحدة تدعو في السابق إلى حل الصراعات بين الدول عن طريق المفاوضات ، واصبحت الآن تعتمد اسلوبا آخر قائم على استعمال القوة بدلا من المفاوضات، بينما كانت الدول الأوروبية في عصر الاستعمار هي التي تستعمل القوة للهيمنة على الشعوب الأخرى ، وأصبحت الآن تفضل استعمال اسلوب التفاوض والحوار لحل الخلافات. وكان الأوروبيون يستعملون القوة للدفاع عن مصالحهم الاستعمارية ، بينما كان الأمريكان يهتمون بالقانون الدولي ويقفون ضد سياسة القوة . ويبرر الأمريكان هذا التغير في الاستراتيجية الدولية بأحداث 11 سبتمبر / أيلول 200 . وهذا التغيير الذي حدث يعود كما يبدو إلى ثقة الأوروبيين بقوتهم الذاتية ، بعد خطواط توسيع قاعدة الاتحاد ، وامتلاكهم لعناصر القوة الذاتية ، اكثر من الولايات المتحدة التي وجدت نفسها أخيرا ، على رأس نظام عالمي لوحدها ، ولكنها عاجزة عن قيادته .

واعتبر وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر ، في خطاب ألقاه في جامعة هومبد في 2003/6/12، أن مفهوم أوروبا بعد 1945 ، كان ولا يزال يقوم على رفض مبدأ ميزان القوى وطموحات الهيمنة التي برزت غداة معاهدة وستفاليا لعام 1648 . وأن الاتحاد الأوروبي هو حصيلة هذا الرفض " . (43)

كما قال رومانو برودي ، رئيس المفوضية الأوروبية ، في 2001/5/19 ، بأن " القانون حل في أوروبا محل عروض القوة ، وفقدت سياسات القوة ، وفقدت سياسات القوة نفوذها ، ونجاحنا في الوحدة تظهر للعالم أن من الممكن اقامة عالم مسالم " . (44)

ومن المشاكل التي تواجه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كذلك ، دعوة بعض دول الاتحاد لإنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة عن قوات الحلف الأطلسي ، والخلاف على مشروع الدفاع الصاروخي الذي اقترحته الولايات المتحدة ولم تتحمس له دول الاتحاد . وأبدى غيرهارد شرويدر تحفظه على مشروع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي ، وطالب من الاتحاد أن تتشاور مع واشنطن قبل أن تنفذ المشروع ، بينما دافع دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي عن المشروع الذي كان الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) قد اقترحه ، وقال بأن الخطة الأمريكية تهدف إلى حماية الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين .

ويعتبر مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي من أهم الموضوعات الي أثارت الانقسامات داخل حلف الناتو منذ انتهاء الحرب الباردة . وانتقل الخلاف إلى الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة .

ونظرت الولايات المتحدة إلى دعوة بعض دول الاتحاد (ألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ) لإنشاء قوة دفاع أوروبية واللجوء لوسائل وطنية أوروبية للدفاع عن أمن دول الاتحاد خارج إطار حلف الناتو ، بارتياب شديد . لاعتقادها أن هذا المشروع يتضارب وجوده مع وجود مركز قيادة قوات الحلف في أوروبا .

وترى كل من فرنسا وألمانيا أنه من الصعب إقامة القوة الأوروبية الدفاعية بمعزل عن بريطانيا ، وكذلك سيكون من المستحيل إقامة الوحدة الاقتصادية الأوروبية من دونهما .

ولم تخف الولايات المتحدة سعيها إلى التفوق العسكري المطلق في العالم ، بينما يتهم المسؤولون الأوروبيين الولايات المتحدة ، بأنها دخلت في نفق " جنون العظمة " ونصبت نفسها قائدة للعالم وصاحبة القرار المنفرد في شؤونه . وهذا من الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي لبناء قوة عسكرية مستقلة عن الحلف الأطلسي .

ومن القضايا الخلافية الأخرى ، قضايا النفط ، لأن الولايات المتحدة تريد أن تتحكم بالنفط العالمي وتسطر عليه ، وهي تعرف جيدا أن الدول الصناعية بحاجة ماسة ، إليه وأن مستقبل اقتصاد تلك الدول مرتبط بحصولها على النفط . ولهذا فإن الولايات المتحدة تريد أن تتحكم بوصول النفط للدول الأوروبية ، لكي تؤثر على اقتصاد تلك الدول . خاصة أن زيادة الطلب العالمي سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات الخليجية من 14,8 مليون برميل يوميا الآن ،

إلى 33و5 مليون برميل يوميا حتى عام 2020 . وهذا من الأسباب التي أدت إلى احتلال الولايات المتحدة للعراق ، وإحكام سيطرتها على النفط العربي .

وأصبحت أوروبا لا تتقاسم الآن نفس وجهات النظر مع الولايات المتحدة ، من قضايا السياسات الخارجية الدفاعية والقضايا القومية ، والمصالح الاقتصادية المشتركة . ولم تعد هناك استراتيجية مشتركة ولا أرضية مشتركة تربط بينهم كما كانت من قبل خلال الحرب الباردة . وأن الظروف التي أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي أنتج مجموعة من المبادئ المتعلقة بفعاليات القوة الدولية تختلف كلية عن مبدأ القوة التي تنادي به الولايات المتحدة ، مما أدى إلى زيادة الخلافات بين المعسكرين الأمريكي والأوروبي .

وشرح مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد كريس باتن ، أبعاد وعواقب الأزمة بين الاتحاد والولايات المتحدة بعد أحداث 11سبتمبر / أيلول ، وقال " ان السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة سياسة مستبدة ، تفتقر إلى الحنكة . ولا بد لحكومات أوروبا الغربية من الانتفاضة تمنع واشنطن من المضي قدما في تحركها الحادي المنفرد على الصعيد الدولي ". ودعا باتن إلى عدم الخوف من اغضاب واشنطن والاستمرار في مجاملتها . وتوقع حدوث تصادم فعلي بين الموقفين الأوروبي والأمريكي " إن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي عزل العراق وإيران وكوريا الشمالية (محور الشر) عن المجتمع الدولي ، بينما مصلحة أوروبا تقضي بدمج هذه الدول في المجتمع الدولي وفي بناء علاقة متميزة معها " . كما صرح وزير خارجية فرنسا السابق فدرين " إن نظرة أمريكا إلى العالم والعلاقات الدولية والارهاب والعولمة والشرق الأوسط وإسرائيل وشارون وعرفات ، ليست نظرتنا في فرنسا وفي الاتحاد الأوروبي " . وعند زيارة الرئيس الفرنسي الأولى للولايات المتحدة ، صرح أنه " ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائما ، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب". (45)

وترى فرنسا أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن يدعم الاتحاد الأوروبي سياستها الدولية، فعليها أن تشركه في صنع القرارات السياسية التي تتخذها .

وفي الجدول التالي مقارنة بين قوة أوروبا وقوة الولايات المتحدة :

	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة
عدد السكان	370 مليون	280
نسبة عدد السكان لسكان العالم	%6,1	%4,7

نسبة الناتج القومي GDP للناتج العالمي	%25,2	%32,5
نسبة الانفاق على الدفاع من الناتج القومي	%1,9	%3,2
نسبة المساعدات للدول الأجنبية من الناتج القومي	%.،33	%.،11
الصادرات	%13,9	%11,9

(46)

وسعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، إلى تخفيف حدة الخلافات في السياسة الخارجية لكل منهما ، وتجاوز خلافاتهما الحادة التي ظهرت خلال الحرب على العراق . واجتمع في البيت الأبيض وفد المجلس الوزاري الأوروبي المكلف بصياغة الدستور المؤقت لدول الاتحاد مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ، في 2004/6/26 لهذا الغرض ، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك وبقيت الخلافات قائمة .

ويعترف روبرت كاغان ، أحد الموظفين السابقين في وزارة الخارجية الأمريكية وباحث في مركز كارنيجي للسلام الدولي والمقيم في باريس ، عن وجود تناقض واضح في المواقف بين الأوروبيين والأمريكان ، ويقول " بصفتي أميركيا يعيش في أوروبا ، من الأسهل علي رصد هذا التناقض . فالأوروبيون باتوا يعون أكثر من السابق تفاقم حدة الاختلافات مع الأمريكيين ، ويعود السبب في ذلك من دون شك إلى كونهم يتخوفون من عواقب هذه الاختلافات أكثر فأكثر مع مرور الوقت " . ويحدد كاغان هذه الاختلافات بالنقاط التالية : (47)

- أن الأوروبيين يرون أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر استعدادا للتسرع في اللجؤ للقوة وأقل صبرا من أوروبا التي تفضل الدبلوماسية .
- يرى الأوروبيون أن الأمريكان يفضلون استعمال اسلوب الاكراه على الاقناع والعصا على الاغراء .
- أن الأمريكان يزدادون ميلا إلى العمل في شكل أحادي الجانب ، ولا يظهرون حماسة للمبادرات التي تتخذها المؤسسات الدولية .
- اختلاف في وجهات النظر بالنسبة للنظام العالمي الجديد .

- أن الأمريكان يبالغون في حجم الخطر من العراق والارهاب .

الخلاصة :

أثبت الاتحاد الأوروبي أنه يمتلك قوة سياسية واقتصادية وعسكرية ، لها وزن كبير على الصعيد الدولي لا يستهان بها ، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة لتنامي هذه المنظومة في النظام العالمي الجديد . ولهذا فإن الدول الفاعلة في الاتحاد ، وخاصة فرنسا وألمانيا ، تسعى إلى تقوية الروابط بين الأعضاء ، وتحقيق اندماج اقتصادي وسياسي سريع بينها .

واستطاع الاتحاد الأوروبي ، أن ينجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة، إلا ان ذلك لا يعني أن الاتحاد قادر على مواجهة التحديات الأخرى التي تواجهه على الصعيد السياسة الخارجية والدفاعية . كما أن توسيع عضوية دول الاتحاد إلى 25 دولة (من الممكن أن ترتفع إلى 30) سوف يزيد من تلك التحديات لاختلاف سياسة الأعضاء الجدد عن الدول الأخرى (أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة) . وأن الاتحاد سوف يصبح أكثر تنوعا وتعددا في الاتجاهات، بحيث لا يستطيع أن يعبر عن سياسة وإرادة مشتركة واحدة ، على الصعيدين الدبلوماسي والدفاعي .

كما أن الانجازات التي حققها الاتحاد عبر مسيرته الطويلة ، يؤكد على أنه تجاوز مرحلة الخطر، وأنه لا عودة إلى ما كانت عليه القارة الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية من تناحر وصراعات . وأنها بحاجة الآن إلى قهر التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها ، لكي تدعم مسيرة الاندماج ، لكي تصل إلى بر الآمان .

وبالنسبة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ، فهناك احتمال أن تتراجع واشنطن عن مطالبها في الاستمرار في لعب الدور الأساسي على مسرح الأمن الأوروبي عبر مظلة حلف الناتو ، مقابل حصول الحكومة الأمريكية على ضمانات باستمرار تدفق صادراتها للأسواق الأوروبية من دون قيود . إلا أن احتمال استمرار الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أمرا واردا ، في ظل الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي ، ومنعها أوروبا من المشاركة في لعب دور مهم على الساحة الدولية ، خاصة في ظل وجود المحافظون الجدد على رأس السلطة في الولايات المتحدة.

كما أنه على الرغم من قوة أوروبا الاقتصادي ، إلا أنها لم تستطع أن تحول تلك القوة إلى قوة سياسية أو عسكرية . وفي المقابل فإن الولايات المتحدة التي تمتلك قوة اقتصادية أقل من أوروبا ، إلا انها تمتلك من القوة السياسية والعسكرية أضعاف ما تمتلكه أوروبا . مما يدل على أن الطريق أمام الاتحاد ما زال طويلا لكي يوظف قوته الاقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية يستطيع من خلالها أن يلعب دورا أكثر فعالية في النظام العالمي .

ويبدو أن عوامل التوافق الاستراتيجي بين الاتحاد والولايات المتحدة تتضاءل ، لوجود أسباب كثيرة لهذا التباعد وعدم التفاهم. وإذا وصفنا النصف الثاني من القرن العشرين بعصر الحرب الباردة والصراع الأمريكي والسوفيتي ، فإنه من الممكن أن يكون الصراع القادم في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين بالصراع بين اوروبا وأمريكا .

الهوامش :

1. Bernard Cassen , Une Europe de moins en moins Europeans , Le Monde Diplomatique , Janvier 2003, p.8.
2. Op. cit., p.9.

٣. فهمي أماني محمود ، " الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة " مجلة السيادة الدولية ، العدد116 ، ابريل/نيسان 1994 ، القاهرة ، ص 123 . وللمزيد من التفاصيل عن تطور تاريخ الوحدة الأوروبية انظر : Jean-Baptiste Duroselle, L'Europe, histoire de ses peuples, (seconde édition) Perrin, Paris, 1993, Jean-Pierre Faye, L'Europe unie. Les philosophes et
'Europe, Gallimard, Paris, 1992.

٤. عميرة محمد سعيد ، واقع وآفاق ماستريخت ، عمان ، 1994 ، ص 23 .

٥. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية . الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 132 .

٦. حسن نافعة ، أوروبا في مطلع قرن جديد : القضايا والآفاق ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، 2002 ، ص 84 .

٧. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

٨. المرجع السابق ، ص 44 .

٩. المرجع السابق ، ص 47 و53 . 54.

10. Le Monde, Paris , 15/6/2003.
11. Le Monde, 4/10/2003.
12. Le Figaro,22/6/2003.

١٣. جريدة الحياة ، لندن ، 2002/12/23 .

١٤. أنور الهواري ، الاتحاد الأوروبي : تساؤلات عربية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، اكتوبر 2000 ، ص 75 .

15. Klaus – Dieter Borchard , European Integration : The Origins and Growth of the European Union , European Documentation , Luxembourg : 1995 , p. 75 .

16. Newsweek ,23/12/3002.

17. Op.,cit. وعبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1988 ، ص 101 .

١٨. نرمين السعدني ، تطور النظام النقدي الأوروبي : الاشكاليات وتوقعات المستقبل، مجلة السياسة الدولية ، العدد 129 ، يوليو/تموز 1997 ، القاهرة ، ص 203 .

19. Martin Feldstein , EMU and International Conflict , Foreign Affaires , November / December 1997, pp 62-63 .و

20. Le Monde , Paris, 15/9/2003 .

21. Le Monde , Paris , 26/12/2002 .

22. Newsweek , 23/12/2002 .

23. Le Monde , Paris , 22/8/2003 .

24. Le Figaro, Paris , 18/10/2003 .

25. Le Monde, Paris , 28/4/2001.

26. Le Monde , Paris , 23/9/2000.

٢٧. جريدة الحياة ، لندن ،2003/9/23 .

28. Carla Power , Who are we ? Newsweek , 23/12/2002 .

٢٩. ابراهيم الحيدري ، جريدة الحياة ، لندن ، 2002/11/24 .

30. The Miror,7/10/2000,p.2

31. Newsweek , July 1, 2003.

32. Anne- Cecile Robert , L,étrange Politique étrangère de l,Union Europeanne , Le Monde Diplomatique , Dècembre , 2002 , p.24 .

٣٣. جريدة البيان الاماراتية ، 2002/5/31.

34. Ann-Cecile Robert , Op.cit., p.24

35. Newsweek 24/6/2003.

36. Le Monde , 30/11/2002 .

٣٧. باتريك سيل ، تركيا ، قبرص ، العراق ، أوروبا ، هل من حل للنزاعات ؟ جريدة الحياة ، لندن ، 2002/12/8.

38. Le Monde , 13/12/2002

39. Bernard Cassen , Une Europe de moins en moins europeanne , Le Monde Diplomatique , Janvier 2003 , P.9.

40. Brain White , Understanding European Foreign Policy , Hamphire , Palgrave ,2001 , pp 66-80.

٤١. مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، دمشق ، سنة7 ، عدد 60 ، ربيع 1999 ، ص 235.236 .

٤٢. ابراهيم الحيدري ، جريدة الحياة ، 2002/11/24 .

٤٣. سعد محيو ، أوروبا تعلن الحرب على أميركا ، جريدة الحياة2002/9/9 .

٤٤. المرجع السابق .

٤٥. سعيد اللاوندي ، أمريكا . أوروبا ، العولمة والعوامة المضادة ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص129.

46. The Economist, 23/11/2002

47. Le Monde , 13/7/2002 .

المراجع :

1. Valéry Giscard D,Estaing , The European Power , (NPQ) New Perspectives Quarterly , July 2001 , vol 18, Issue 3 , p.35 .

2. Michael Meyer , The Death (and) Birth of Europe , Newsweek ,23/12/2002 , p.14-15 .

3. Yves Salesse , Pour que vive l,Europe , le Monde Diplomatique , septemper 2001 , p,7 .

4. Etienne Balibar , Europe , L'Amériquue , La querre . Réflexion sur la mediation européenne ,La Decouverte , Paris, 2003.
5. Peter gnan and L.H.Gann the U.S.A. and the New Europe 1945- 1993 , Massachusetts ,U.S.A.,1994
6. Elisabeth du Réau, L'Idée d'Europe au XXe siècle, Complexe, Bruxelles, 1996.
7. Max Gallo, « Oublier les nations, ce mirage dangereux », Le Monde diplomatique, mars 1989.
8. Alain Peyrefitte, C'était de Gaulle, Fayard, Paris, 1994

Abstract

(European Union in the beginning of the 3rd. millennium Facts and Challenges)

This research aims to study the European Union in the beginning of the 3rd.millennium , as a greatest change happened in the European geopolitics , and the most important integration experiences in the world .

It starts by focusing on the historical introduction of the Idea of the union and integration in the European continent , from the formation of the European Community (EC) after the 2nd World War , to the Maastricht Treaty in 1992 for economic and monetary union with two institutions – a common currency and a common bank .

The study analyzes the institutions of the European Union, i.e. European Council, Council of Ministers , European Parliament , the

Commission Constitution and the potential factors of power which the union posses .

The study , moreover shows both , the internal and external challenges that the union faces , and its future in the 3rd. millennium .

Ahmad said Nufal
Yarmouk University / Jordan